

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

تقييم البنك الدولي للاقتصاد الرقمي

نشر البنك الدولي في 9 شباط تقريرا حول الاقتصاد الرقمي الفلسطيني، قيم فيه التقنيات الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث الجودة والانتشار، ومدى استخدام الأدوات الرقمية في مختلف القطاعات، والمعوقات التي تواجه التحول الرقمي، وغيرها من القضايا.

شهد الاقتصاد الرقمي الفلسطيني تطورات إيجابية خلال السنوات الماضية، فبحلول العام 2019 أصبحت خدمات الإنترنت متاحة وميسرة لحوالي 80% من الأسر مقارنة بـ 30.4% في العام 2013. كما ارتفعت نسبة المشتركين بخدمات النطاق العريض على الهاتف النقال من 16.3 لكل 100 نسمة في العام 2018 (العام الذي سمحت فيه الحكومة الإسرائيلية باستخدام تقنية الجيل الثالث (3G) في الضفة الغربية) إلى 18.3 لكل 100 نسمة في العام 2020. كما أن العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضاعفت تقريبا ما بين العام 2008 و2019. بالإضافة لذلك، حفزت جائحة كورونا نمو التحول الرقمي، حيث ازداد استخدام التكنولوجيا الرقمية في 12% من الشركات. أيضا، في العام 2020، منحت سلطة النقد الفلسطينية تراخيص لخمس شركات خدمات دفع إلكتروني لتباشر أعمالها.

على الرغم مما حقق من تقدم على هذا الصعيد، إلا أن الاقتصاد الرقمي لدولة فلسطين ومعدل التحول الرقمي كان دون المتوسط بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان النامية بشكل عام. فقرابة نصف الشركات في المتوسط، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لديها موقع إلكتروني مقارنة بثلاث الشركات فقط في فلسطين، ولم يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت الفلسطينيين الذين قاموا بشراء سلع أو خدمات عبر الإنترنت في العام 2019 الـ 8%.⁶ ورغم تحسن تغطية شبكات الإنترنت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن 35% فقط من الأسر تمتلك أجهزة حاسوب أو أجهزة لوحية، مما يحد من قدرتها على العمل والتعلم عن بعد.⁷

القيود المفروضة على البنية التحتية

يعزو التقرير التطور البطيء نسبيا للاقتصاد الرقمي الفلسطيني إلى عدة عوامل، أهمها القيود التي تفرضها إسرائيل على كامل «سلسلة القيمة لخدمات الربط/الاتصال». يشمل ذلك منع مشغلي خدمات الاتصالات الفلسطينية من الوصول مباشرة إلى الشبكة الدولية، وفرض قيود على بناء البنية التحتية اللازمة لعملها، ومواقع الإرسال، وتعطيل تخصيص طيف النطاق العريض للهاتف النقال G4 وG5. واضطرار المشغلين الفلسطينيين إلى استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير حديثة وغير فعالة. يحد كل ذلك وبشكل كبير من القدرة التنافسية لقطاع الهاتف النقال الفلسطيني، ويشمل ذلك ارتفاع تكاليف توسيع الشبكات وارتفاع أسعار الخدمات على العملاء، ودفع أجور أقل لموظفي القطاع. في الوقت نفسه، يستطيع المشغلين الإسرائيليون تقديم خدمة 4G وتقنية التطور طويل الأمد LTE بحكم سيطرتهم على أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية وبنيتها التحتية. كما تستحوذ الشركات الإسرائيلية على 20% من حصة سوق النطاق العريض للهاتف النقال في الضفة الغربية نتيجة اشتراك شريحة واسعة من الفلسطينيين مع مزودي الخدمات الإسرائيليين، وخاصة بين الـ 15% (أو أكثر) من القوى العاملة الفلسطينية الذين يتقلون للعمل في إسرائيل ومستوطناتها.⁸

الإطار التنظيمي

يؤكد التقرير على ضرورة التوصل إلى حل سياسي مع إسرائيل ينهي كافة أشكال القيود المفروضة، إلا أنه يشدد أن ذلك وحده لا يكفي لتحقيق النمو في الاقتصاد الرقمي. يشير التقرير إلى أن ضعف الإطار التنظيمي الفلسطيني يعيق تطور الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك غياب القوانين الخاصة بالأمن الإلكتروني (السيبراني)، المنافسة السوقية، وحماية البيانات. هذا يؤكد على أهمية إعطاء الأولوية لوضع قانوني المنافسة وقانون الشركات المقرن حديثا موضع التنفيذ، ومراجعة القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية للعام 2017.⁹ يوصي التقرير أيضا بسلسلة من التحديثات في أنظمة حماية المستهلك لتعزيز ثقة المواطنين وتشجيعهم على مزاوله التجارة الرقمية.

النشرة 186
آذار 2022

التقارير الرئيسية

تم إبرام ثلاث اتفاقيات لإنشاء مشاريع لتوليد الكهرباء في فلسطين خلال شهر شباط.

أطلقت الولايات المتحدة مشروع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل التعافي والانتعاش (سمارت) في 17 شباط لمساعدة المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

في 3 شباط، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني عن تصدير أول شحنة حاويات ضمن مبادرة مدتها ثلاثة أشهر لشحن البضائع عبر معبر الكرامة/جسر الملك حسين

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 615.3 نقطة في آخر يوم تداول في شهر شباط 2022، مرتفعا بنحو 0.38% مقارنة بالشهر السابق

1 www.pCBS.gov.ps/portals/_pCBS/PressRelease/Press_Ar_ITWD2013A.pdf
2 https://bit.ly/36DHQzX
3 www.pCBS.gov.ps/Downloads/book2537.pdf
4 https://bit.ly/3KHlgwF
5 www.bnews.ps/ar/node/18288
6 www.bnews.ps/ar/node/18288
7 https://bit.ly/314pDbT
8 المصدر السابق.
9 المصدر السابق.

في سياق هذه التطورات، اجتمع مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني لمناقشة تعديل نظام صافي القياس، بما في ذلك تحديد سعر بيع الطاقة لشركات توزيع الكهرباء.¹⁷ صافي القياس هو نظام يسمح لمستهلكي الطاقة بإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وتبادل الطاقة الفائضة مع شركات التوزيع.

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤخراً دراسة تقييمية حول أثر الانتقال إلى الطاقة الشمسية على المالية العامة، بافتراض أن فلسطين ستنتج 70% أو 280 ميجاواط من الكهرباء من محطات الطاقة الشمسية عبر اتفاقيات شراء الطاقة، بينما سيتم توليد 30% أو 120 ميجاواط المتبقية عبر ترتيبات صافي القياس.¹⁸ بناء على هذه الفرضية، تقدر الدراسة الإيرادات التي ستعود على المؤسسات الفلسطينية (الحكومة، وهيئات توزيع الكهرباء، ومنجى الطاقة المستقلين - بعد خصم الضرائب والتكاليف) بحوالي 582 مليون دولار للفترة 2022-2030 (موزعة على 25 سنة حسب العمر الافتراضي لمشاريع الطاقة الشمسية). هذا المبلغ أعلى بنحو أربعة أضعاف ونصف من الإيرادات (الضريبية) من واردات الطاقة المستوردة من شركة الكهرباء الإسرائيلية والبالغة 123,5 مليون دولار. علاوة على ذلك، تقدر الدراسة أن الانتقال إلى الطاقة الشمسية يمكن أن يقلل من صافي الإقراض بحوالي 187 مليون دولار، على افتراض إنتاج محطات الطاقة الشمسية 100 ميجاواط سنوياً على مدار السنوات الـ 25 المقبلة. تشير هذه التوقعات، إلى الأثر الإيجابي للطاقة المتجددة على المالية العامة، وتدعم أجندة أعمال وطنية تضع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة ضمن أولوياتها.

برامج دعم المشاريع الصغيرة

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «سمارت»

أطلقت الولايات المتحدة مشروع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل التعافي والانتعاش (سمارت) في 17 شباط لمساعدة المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.¹⁹ يهدف مشروع الوكالة الذي تبلغ تكلفته 40 مليون دولار ويستمر حتى عام 2025، إلى مساعدة هذه الشركات على التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والحد من المعوقات التجارية، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية. يستهدف «سمارت» أكثر من 100 شركة فلسطينية في السنة الأولى، بتقديمه منح صغيرة، وبرامج تدريب على التقنيات الجديدة ودعم الوصول إلى الأسواق. يعطي المشروع الأولوية للشركات التي تقودها نساء وشباب وفئات مهمشة، وتلك التي تتمثل لقوانين حماية البيئة.²⁰

مراجعة الاستثمارات الأوروبية الحالية في الاقتصاد الفلسطيني

في 17 شباط 2022، عقد الاجتماع الثالث لمنصة الاتحاد الأوروبي-فلسطين للاستثمار، بمشاركة عدد من كبار مسؤولي المؤسسات الفلسطينية والأوروبية.²¹ أنشئت المنصة من قبل الاتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2020 لتعزيز حوار السياسات حول الاستثمار وللمساعدة في تحديد وترتيب أولويات وتنسيق وتعزيز فرص الاستثمار في فلسطين. تعمل المنصة على مناقشة أولويات السياسات والمشاريع الاستثمارية من أجل ضمان المواءمة بين الاستثمارات الحكومية والأولويات السياسية والسياساتية والإصلاحية في فلسطين. شارك في اجتماع المنصة كل من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد الوطني، وهيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، فضلاً عن المديرين التنفيذيين لبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والمصرف الألماني للتنمية (KfW)، وبنك التنمية الهولندي (FMO).

يشدد التقرير على أهمية رفع مستوى المهارات الرقمية للفلسطينيين. على الرغم من الطلب المتزايد على المهارات الرقمية في جميع القطاعات، فإن معدل البطالة بين خريجي علوم الحاسوب أعلى منه بين خريجي إدارة الأعمال والقانون والعلوم الطبيعية والصحية. هذا يعكس عدم التوافق بين مهارات الباحثين عن عمل واحتياجات أصحاب العمل. إذ يعتقد أكثر من 50% من أصحاب العمل في الضفة الغربية أن موظفيهم لا يتمتعون بالمهارات الرقمية الأساسية. تعمل جهتان على تنفيذ برامج تدريب بهدف جسر فجوة المهارات الرقمية؛ القطاع الخاص الفلسطيني - حيث تقدم حوالي 40% من شركات الضفة الغربية و50% من شركات غزة تدريباً لموظفيها -، وشركاء التنمية.¹⁰

في نهاية شباط، أعلنت شركة «جوجل» عن تمويل مبادرة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات في فلسطين، تستهدف مطوري التطبيقات والخريجين ورواد الأعمال الفلسطينيين في مجال التكنولوجيا، وذلك لمساعدتهم على تعزيز مهاراتهم الرقمية وإيجاد فرص عمل.¹¹ إلا أن تقرير البنك الدولي أكد على أن البرامج المشابهة يجب أن تستند إلى استراتيجية وطنية واضحة لتطوير المهارات الرقمية، وهو ما لم يتم وضعه بعد.

مشاريع الطاقة

تم إبرام ثلاث اتفاقيات لإنشاء مشاريع لتوليد الكهرباء في فلسطين خلال شهر شباط. تكلل الاتفاقيات الجهود المحلية لتنوع وزيادة إمدادات الطاقة، علاوة على زيادة إنتاج الطاقة محلياً بالتناسب مع الاعتماد على واردات الطاقة من إسرائيل.

في العام 2019، بلغت إمدادات الكهرباء 7060 جيجاواط/ساعة، حوالي 88.5% منها مستوردة من شركة الكهرباء الإسرائيلية، ويتم استيراد كميات صغيرة جداً من مصر والأردن بسبب ضعف الربط الكهربائي.¹² تصل نسبة الفاقد في واردات الكهرباء قبل وصولها إلى المستهلك النهائي إلى 13.3%، وهو مؤشر واضح على تهالك الشبكة وعدم الاستثمار في إصلاحها وتحديثها بشكل كافٍ. أنتجت شركة الكهرباء الفلسطينية 591 جيجاواط/ساعة أو 8.4% باستخدام الديزل، في حين أنتجت الطاقة المتجددة والتوليد الذاتي 220 جيجاواط/الساعة (3.1%).¹³ في العام 2012، وضعت سلطة الطاقة الفلسطينية هدفاً استراتيجياً يسعى إلى الانتقال تدريجياً لتوليد 10% (130 جيجاواط) من إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة مع نهاية العام 2020، إلا أن ما تم إنتاجه حتى العام 2019 لم يتجاوز 3%.¹⁴

محطة للغاز الطبيعي

من بين المشاريع التي شرع بتنفيذها هذا الشهر، بناء محطة لتوليد الطاقة بالغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية 250 ميجاواط في المرحلة الأولى و200 ميجاواط إضافية في المرحلة الثانية.¹⁵ في 9 شباط، وقعت الحكومة وشركة فلسطين لتوليد الطاقة الكهربائية اتفاقية موافقة وضمان إنشاء محطة توليد طاقة كهربائية بواسطة الغاز الطبيعي بتكلفة تقديرية 650 مليون دولار.

محطات الطاقة الشمسية

وقعت شركة قدرة لحلول الطاقة المتجددة مذكرات تفاهم مع بلدية نابلس وبلدية عرابة لتمويل، وتصميم، وتشغيل محطات للطاقة الشمسية على أراضي البلديتين.¹⁶ من المتوقع أن ينتج المشروع الذي تم الاتفاق عليه بين قدرة وبلدية نابلس 10 ميجاواط من الطاقة خلال مرحلته الأولى، في حين ستنتج محطة الطاقة الشمسية التي سيتم بناؤها في عرابة 1 ميجاواط.

<https://bit.ly/3tUx6FF> 10

www.bnews.ps/ar/node/18356 11

www.pengon.org/uploads/articles/4.pdf 12

www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=528 13

www.pengon.org/uploads/articles/4.pdf 14

<https://bit.ly/3t0Qoxa> 15

www.bnews.ps/ar/node/18184, <https://www.bnews.ps/ar/node/18297> 16

www.bnews.ps/ar/node/18289 17

www.bnews.ps/index.php/ar/node/18431 18

<https://bit.ly/3JcZtVZ> 19

www.bnews.ps/ar/node/18320 20

<https://bit.ly/3tXqBBI> و <https://english.wafa.ps/Pages/Details/128101> 21

البديلة للشحن الفلسطيني، أن استخدام ميناء العقبة لتسيير تجارة الضفة الغربية وميناء بورسعيد لتجارة قطاع غزة، مجدية اقتصاديا ولوجستيا .

تدابير أمنية جديدة

على الرغم من هذا التطور الإيجابي، فرضت الحكومة الإسرائيلية كانون ثاني الماضي تدابير أمنية صارمة ومكلفة على الشحنات التي تمر عبر معبر «النفق»، بالقرب من مدينة بيت لحم في الضفة الغربية، وهي مرتبطة ببرنامج «من الباب إلى الباب» الذي يهدف إلى تسهيل مرور البضائع والشاحنات من الضفة الغربية إلى إسرائيل وخفض تكلفتها.²⁸ تشمل التدابير الجديدة تركيب كاميرات أمنية للمراقبة في أماكن العمل تتحكم بها إسرائيل، وتزويد الشاحنات بأجهزة تحديد المواقع العالمية (GPS)، والمساعدة في عمليات التفتيش الأمني لجميع عمال المصانع. تنص التدابير الجديدة على تركيب كاميرات مراقبة عند مداخل ومخارج المصانع وفي مناطق الإنتاج ومناطق التحميل والتفريغ. يجب أيضا تعيين مدير أمن من قبل المصنع تجمعه بصاحب المصنع صلة قرابة من الدرجة الأولى، ويجب على المصنع توفير طاقم أمن يعمل على مدار 24 ساعة. على مسؤولي الأمن مرافقة كل شاحنة في طريقها إلى إسرائيل حتى تصل الحدود، ويتوجب على المصنع العمل مع الشاحنات والسائقين الإسرائيليين بشكل منظم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مناطق التحميل والتفريغ في المصنع مؤمنة ومسيجة.

اشتكى أصحاب المصانع الفلسطينيين المشاركين في المبادرة التجريبية من أن التدابير الجديدة لا تبسط العملية ولا تقلل من تكاليف الشحن.²⁹ حيث أشار ممثلو اتحاد صناعة الحجر والرخام في فلسطين (إحدى الصناعات الرائدة في منطقة بيت لحم التي تباع منتجاتها إلى إسرائيل) إلى أن تلبية المتطلبات الأمنية الجديدة سيكلف كل مصنع عشرات الآلاف من الشواقل سنويا. كما أعرب الاتحاد عن قلقه من أن التدابير الجديدة سترفع التكلفة على العملاء الإسرائيليين، مما سيضعف تنافسية القطاع ويؤدي إلى إغلاق بعض المحاجر ويدفع العملاء الإسرائيليين إلى التعامل مع موردين آخرين، خاصة من تركيا. كما اشتكى أصحاب المصانع من أنه حتى أولئك الذين وافقوا على الإجراءات الجديدة، وقاموا بالترتيبات اللازمة لهذه التغييرات، لم تتم الموافقة على استخدامهم معبر النفق القريب من مدينة بيت لحم الذي كانت شاحناتهم تستخدمه حتى شهر كانون الثاني.³⁰ بدلا من ذلك، كانوا مضطرين إلى شحن بضائعهم عبر المعابر الحدودية الأبعد، مما أدى إلى تأخيرات طويلة ونفقات مالية إضافية.

حجم التداول في نهاية شباط

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 615.3 نقطة في آخر يوم تداول في شهر شباط 2022، مرتقعا بنحو 0.38% مقارنة بالشهر السابق.³¹ تم تداول 13.6 مليون سهم خلال الشهر، بلغت قيمتها الإجمالية 24.7 مليون دولار، وهو ما يشكل ارتفاعا في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 33.9% و8.9% على التوالي، مقارنة بشهر كانون الثاني.

خلال العام 2021، بلغ صافي الأرباح السنوية للشركات المدرجة في البورصة 383.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 82.7% بالمقارنة مع القاعدة المتدنية في العام 2020.³² تشير النتائج الأولية لعام 2021 إلى أن 43 من أصل 47 شركة مدرجة حققت أرباحا صافية بقيمة 386.7 مليون دولار، أي حققت ارتفاعا بنسبة 66.1% عن العام 2020. بلغت إجمالي خسائر الشركات الثلاث الأقل أداءً نحو 3.3 مليون دولار. لم تتمكن شركة واحدة من الإفصاح عن بياناتها خلال الفترة القانونية. وكان قطاع الخدمات الأكثر ربحا (121 مليون دولار)، تلاه قطاع الخدمات المصرفية والمالية (115 مليون دولار)، ثم قطاع الاستثمار (76 مليون دولار).

تم تقديم النسخة الأولى من المراجعة الدورية لاستثمارات الاتحاد الأوروبي- فلسطين خلال الاجتماع وكانت تتضمن عرضا مفصلا وتحليلا لجميع المشاريع الاستثمارية المدعومة من الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، والمؤسسات المالية الأوروبية في فلسطين. تبين وثيقة المراجعة أن إجمالي المشاريع الاستثمارية الجارية تزيد على 1.42 مليار يورو، تم اعتماد حوالي 60% منها في العامين الماضيين.²² يشمل المبلغ الإجمالي 625 مليون يورو لتقليل مخاطر الاستثمار الخاصة والمؤسسية، و605 ملايين يورو لتمويل للمشاريع التنموية، و190 مليون يورو أموال مانحين.

خصص معظم هذه الاستثمارات (84%) لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، و14% لتمويل مشاريع الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة وكفاءة الطاقة. أما نسبة 2% المتبقية فخصصت لتمويل الشركات. تعتبر القروض الأداة المالية الأكثر استخداما (71%)، تليها تقليل المخاطر الاستثمارية (17%)، والتمويل متناهي الصغر (5%)، والاستثمار في الأسهم (2%)، والمنح (2%) والدعم الفني (2%).

مشروع RESET

أطلقت مؤسسة ليدرز الدولية للتنمية الاقتصادية في 2 شباط مشروعا جديدا يموله الاتحاد الأوروبي بعنوان «RESET»، لدعم المشاريع الخضراء والمستدامة في فلسطين.²³ يهدف المشروع الذي تبلغ قيمته مليون يورو إلى تحفيز وزيادة الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات الخضراء، من خلال بناء القدرات وتطوير أنظمة داعمة للنظم الإيكولوجية على المستوى المحلي، والوطني والإقليمي. وعلى مدار عامين، سيدعم المشروع المبادرات الداعمة لريادة الأعمال الخضراء، وتعزيز السياسات العامة لتطوير الأعمال التجارية الخضراء، وتوفير أدوات لتقييم الأثر والنتائج.

صندوق الاستثمار الفلسطيني ومؤسسة «فاتن»

في 16 شباط وقع صندوق الاستثمار الفلسطيني اتفاقية إقراض مع المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) بقيمة 5 ملايين دولار لتمويل الشركات الصغيرة في فلسطين.²⁴ تم تأمين مبلغ الاتفاقية الجديدة من المبالغ المستردة من تسديد قروض برنامج «أبدأ» وهو صندوق ائتماني رأسماله 30 مليون دولار أطلقه صندوق الاستثمار في العام 2017، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. حتى نهاية العام 2021، منح برنامج «أبدأ» تمويلا لحوالي 3,375 شركة صغيرة ومشاريع جديدة، وساعد في خلق والحفاظ على أكثر من 7,200 فرصة عمل. من المتوقع أن يستفيد حوالي 550 مشروعا من اتفاقية الإقراض الجديدة.

صادرات السلع

في 3 شباط، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني عن تصدير أول شحنة حاويات ضمن مبادرة مدتها ثلاثة أشهر لشحن البضائع عبر معبر الكرامة/جسر الملك حسين.²⁵ في سياق المبادرة، قامت شركة الأرض للمنتجات الزراعية الفلسطينية بتصدير أول حاوية بسعة 20 قدم محملة بشحنة زيت زيتون متجهة إلى ماليزيا، مباشرة عبر ميناء العقبة في الأردن.

في كانون أول الماضي، اتفقت السلطات الفلسطينية والإسرائيلية خلال اجتماع يسره الاتحاد الأوروبي، على الترتيبات اللازمة لإطلاق هذه المبادرة التجريبية لبدء الشحن بالحاويات عبر المعبر الحدودي.²⁶ حضر الاجتماع نحو 15 شركة فلسطينية أبدت اهتمامها بالمشاركة في مبادرة تجارة الشحن بالحاويات. سابقا، لم يكن الشحن بالحاويات ممكنا عبر المعابر، حيث كانت جميع البضائع تفرغ ويتم إعادة تحميلها من شاحنة إلى شاحنة على الحدود.²⁷ إذا نجحت المبادرة التجريبية، فإنها ستساعد على توفير الوقت وخفض تكاليف المعاملات وتقليل الأضرار التي يتكبدها التجار الفلسطينيون. قبيل ذلك في العام 2003، أظهرت دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتكليف من وزارة الاقتصاد الوطني حول المعابر البحرية والطرق

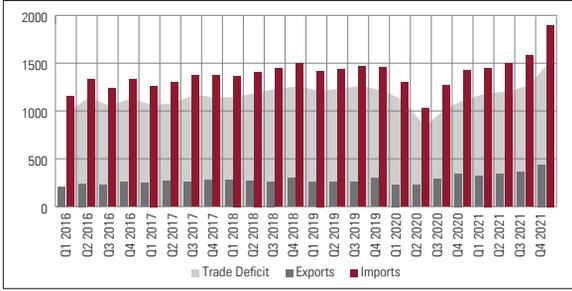
<https://bit.ly/34EJi4z> 28
<https://bit.ly/34EJi4z> 29
المصدر السابق 30
<https://bit.ly/3t8YZKX> 31
<https://bit.ly/3KZ40fh> 32

<https://bit.ly/3i7Logp> 22
www.bnews.ps/ar/node/18199 23
<https://bit.ly/3w3e6Hs> 24
<https://bit.ly/3w3e6Hs> 25
www.bnews.ps/index.php/ar/node/18205 25
<https://bit.ly/37ubaJS> 26
انظر العدد 184 من النشرة للمزيد من التفاصيل. 27

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

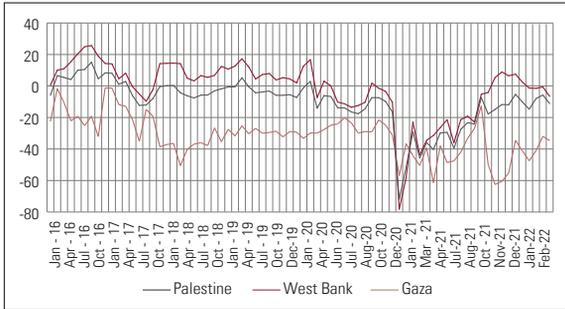
الواردات، الصادرات، والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



الواردات (الربع الرابع 2021): 1,898.2 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2021): 439.7 مليون دولار العجز التجاري (الربع الرابع 2021): 1,458.5 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

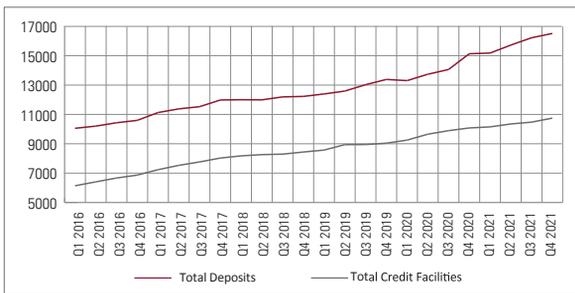
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – شباط 2022



فلسطين (شباط 2022): -11.2 غزة (شباط 2022): -34.7 الضفة الغربية (شباط 2022): -6.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

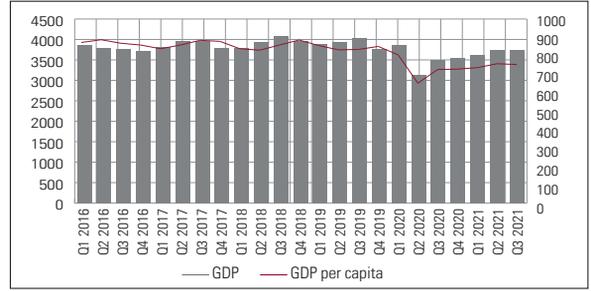
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2021): 10,473.70 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2021): 16,224.6 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

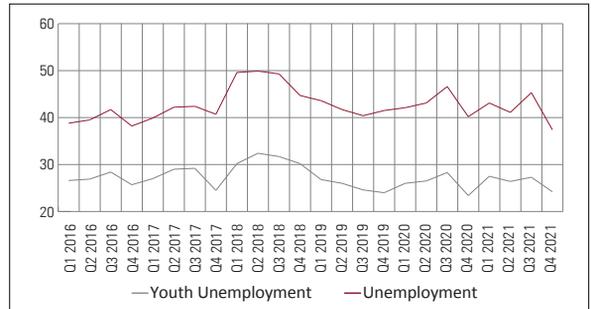
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثالث 2021



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2021): 3,738.8 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2021): 758.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

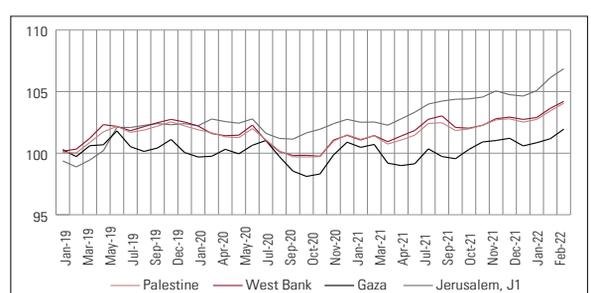
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الرابع 2021



معدل البطالة (الربع الرابع 2021): 24.2% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2021): 37.4% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – شباط 2022



فلسطين (شباط 2022): 104.06 الضفة الغربية (شباط 2022): 104.21 غزة (شباط 2022): 101.95 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org